

قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية
(نسبة التركيز ومؤشر هيرشمان) وغير الهيكلية (منهج بانزر- روز)

د. منى بيطار♦♦

مصطفى مرتضى♦

(الايداع:11 آذار 2022،القبول:2 حزيران 2022)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنافسية وقياسها في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2008-2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نسبة التركيز المصرفي CR_3 ومؤشر هيرشمان HHI للمقاييس الهيكلية، ومنهج بانزر- روز (P-R) للمقاييس غير الهيكلية، وقد تم استخدام بيانات بانيل داتا سنوية للتوصل إلى قيمة إحصائية H لبانزر- روز، لكلٍ من نماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي والمفاضلة بينهم، وتبين أن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه للتوصل إلى قيمة إحصائية H لمنهج بانزر- روز بالنسبة إلى العائد الإجمالي والعائد على الأصول هو نموذج التأثيرات العشوائية. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي في سورية هو سوق احتكاري من قبل المصارف العامة، حيث يسيطر المصرف المصرف التجاري السوري على أكثر من 70% من هذه السوق وذلك وفقاً لنسب التركيز، بينما مؤشر هيرشمان فقد تجاوزت قيمته 1800 والتي تدل على التركيز المرتفع والحالة الاحتكارية السائدة، أما بالنسبة لمنهج بانزر- روز فقد بلغت إحصائية H قيمة سالبة وقدرها -0.003 (إذا كانت قيمة الإحصائية أقل من الصفر فهذا دليل على وجود احتكار)، وتعود حالة الاحتكار هذه إلى سيطرة المصارف العامة نتيجة لأقدميتها، والأزمة التي رافقت دخول المصارف الخاصة إلى العمل في نهاية 2011، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي قيدت قدرة المصارف الخاصة على تحقيق ميزة تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، نسب التركيز (CR_3)، مؤشر هيرشمان (HHI)، منهج بانزر- روز (P-R)، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية.

♦ طالب دكتوراه في قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين.
♦♦ أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين.

Measuring Competitiveness in Syrian Banking Sector Using Structure and Unstructured Approaches

Mostafa murtaza♦

D. Mona Betar♦♦

(Received:11 March 2022,Accepted:2 June 2022)

Abstract:

This study aims to analyze and measure the competitiveness in the Syrian banking sector during the period (2008–2018), to achieve this goal, the research used bank concentration ratio (CR_k) and the Hirschman Index (HHI) provided by the structural approach, and Panzer–Rose (PR) approach presented by the non–structural approach. An annual panel data was used to reach the value of H–Statistic for Panzer–Rose (PR) for each of the fixed effect model (FEM), random effect model (REM), pooled regression model (PRM) and comparison between them, the result of the comparison shows that the best reliable model to reach the value of H–statistical in Panzer–Rose approach for total returns and return on assets is random effect model. The study concluded that the banking market in Syria is dominated by a state of monopoly by government banks, Where the Commercial Bank of Syria controls more than 70% of this market, according to the concentration ratios, While the Hirschman Index exceeded 1800, Which indicates the high concentration and the prevailing monopoly. as for Panzer–Rose approach, the H–statistical was -0.003 (if the value of the statistic is less than zero, this is evidence of the existence of a monopoly), This state of monopoly is due to the control of public banks as a result of their seniority, the crisis that accompanied the entry of private banks to work at the end of 2011, and the laws and legislations that restricted The ability of private banks to achieve a competitive advantage.

Keywords: competitiveness, concentration ratio (CR_3), Hirschman index (HHI), Panzer–Rose method (P–R), pooled regression model, fixed effect model, random effect model.

♦ PhD Student, Department of Banking and Financial, Faculty of Economics, Tishreen University.

♦♦ Assistant Professor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University.

1-المقدمة:

يعد موضوع التنافسية من المواضيع الحديثة والمهمة التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في الأدب المصرفي، فالمصارف التي تعمل ضمن بيئة تنافسية تسعى إلى تحسين جودة خدماتها المقدمة وتخفيض أسعارها أو ابتكار خدمات جديدة تتميز بها، فضلاً عن تيسير إجراءات تقديم خدماتها، وذلك بغرض جذب المزيد من المتعاملين وزيادة حصتها السوقية من أجل تعظيم أرباحها مما يمكنها من التفوق على المنافسين، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الأداء ضمن القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد ككل. نظراً للأهمية المتوقعة للتنافسية المصرفية، فقد سعت الحكومة السورية إلى العمل على تعزيزها وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات المحفزة لإقامة المصارف الخاصة ضمن الجمهورية العربية السورية، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم /28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة على شكل شركات مساهمة مغلقة تحت إشراف المصرف المركزي، والمرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية الخاصة إلى توافد المصارف للعمل ضمن السوق المصرفي، وبالفعل، فقد توافدت المصارف الخاصة للعمل إلى أن أصبح عددها 14 مصرفاً منها ثلاثة مصارف إسلامية تعمل إلى جانب المصارف التقليدية الخاصة والمصارف العامة، وتسعى إلى تعظيم قدرتها التنافسية للحفاظ على مكانتها في السوق.

نتيجةً لهذه الزيادة المضطربة في أعداد المصارف الخاصة، ونظراً إلى حداثة عهدها، كان لا بد من التعرف على واقع التنافسية المصرفية للاستفادة من المزايا الإيجابية الناتجة عنها.

2- مشكلة الدراسة:

أدت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السورية في المجال المصرفي إلى تطوير عمل المصارف العاملة وتزايد أعداد المصارف الخاصة خلال فترة قصيرة من عام 2008 إلى عام 2010 ليصبح عددها 14 مصرف، تعمل إلى جانب المصارف العامة في السوق المصرفي، ويهدف كلا النوعين من المصارف إلى زيادة قدرته التنافسية الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة. وفي ضوء هذه التطورات الحاصلة، ونتيجةً لزيادة الإقبال على التعامل المصرفي، كان لا بد من الوقوف والتعرف على درجة التنافسية التي خلقتها هذه الحالة المصرفية الجديدة. وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري؟

ويتفرع عنه:

• ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية (مؤشر هيرشمان HHI ونسب التركيز CR_k)؟

• ما هو مستوى التنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكلية متمثلاً بمنهج بانزر- روز؟

3- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تقدم إطاراً نظرياً عن التنافسية ومفهومها وكيفية قياسها باستخدام المقاييس الهيكلية وغير الهيكلية بشكل عام، وتحليل واقع تنافسية القطاع المصرفي السوري وقياسها اعتماداً على المقاييس المذكورة. أما بالنسبة للأهمية العملية فتكمن في أن هذه الدراسة تقدم نتائج تساعد المهتمين والمسؤولين عن القطاع المصرفي السوري في التعرف على درجة التنافسية الموجودة فيه ومدى نجاح الإجراءات التي قامت بها الحكومة السورية في تعزيز التنافسية المصرفية، للاستفادة من المزايا الإيجابية لها، مما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ككل.

4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- تحليل وقياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية.
- تحليل وقياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام منهج بانزر- روز ضمن المقاييس غير الهيكلية.

5- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية.
الفرضية الثانية: لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكلية ممثلة بمنهج بانزر روز.

6- مواد وطرائق الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في سورية خلال الفترة (2008-2019) والبالغ عددها 6 مصارف عامة و 11 مصرفاً تقليدياً خاصاً و 3 مصارف إسلامية خاصة، وقد اقتصر عينه الدراسة على المصارف الخاصة العاملة في سورية التقليدية منها والإسلامية بالإضافة إلى المصرف التجاري السوري وهو مصرف حكومي، وتم استثناء بقية المصارف العامة لعدم توفر البيانات اللازمة للدراسة وصعوبة الحصول عليها.
تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري ومفهوم التنافسية وطرائق قياسها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة وتحليل التنافسية باستخدام النسب المالية المتعلقة بالمنهج الهيكلية، وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (1): النسب المالية المستخدمة لقياس التنافسية وفقاً للمقاييس الهيكلية وكيفية حسابها

النسبة	كيفية حسابها	مصدر البيانات	ملاحظات على النسبة
نسبة التركيز المصرفي CR_k	$CR_k = \sum_{i=1}^k S_i$	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	مجموع الحصص السوقية لأكبر k شركة (k قد تكون ثلاثة أو أكثر)
مؤشر هيرشمان HHI	$HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	مجموع مربعات الحصص السوقية لكل الشركات العاملة.

وقد تم استخدام أساليب الاقتصاد القياسي لإيجاد قيمة إحصائية H في منهج بانزر- روز، وذلك باستخدام نماذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية والمفاضلة بينهم من أجل تطبيق النموذج الأمثل للدراسة، فقد تمت المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة باستخدام اختبار F المقيدة، والمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية باستخدام اختبار Hausman، ضمن حزم بيانات بانيل داتا Panel Data السنوية باستخدام برنامج 8 eviews.
يمكن توضيح متغيرات الدراسة المعتمدة من أجل حساب منهج بانزر- روز من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المتغيرات المستخدمة لقياس التنافسية وفقاً لمنهج بانزر- روز وكيفية حسابها

اسم المتغير	نوعه	رمزه	كيفية حسابه	مصدر البيانات	ملاحظات على المتغير
نسبة العائد الإجمالي	متغير تابع	REV	العائد الإجمالي/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	
العائد على الأصول	متغير تابع	ROA	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	تم استبدال متغير Rev في معادلة بانزر- روز بهذه النسبة في مرحلة ثانية للتأكد من أن السوق يعمل في وضع توازن طويل الأجل.
تكلفة العمالة	متغير مستقل	W ₁	نفقات الموظفين/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	
تكلفة رأس المال المادي	متغير مستقل	W ₂	التكاليف التشغيلية/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	
تكلفة التمويل	متغير مستقل	W ₃	تكلفة الفوائد/ إجمالي الودائع	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	
نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول	متغير مستقل	Cap	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	التقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة (2008-2019)	تأثيرها على التنافسية غير واضح فالمصارف ذات الدرجة العالية من حقوق الملكية قد تكون أقل مخاطرة من باقي المصارف وبالتالي قد يؤثر ذلك على ربحيتها، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع حقوق الملكية قد يحسن من سمعة المصرف وبالتالي قد تدفع فوائد أقل على القروض مما يخفض من مصاريفها.

يظهر تأثيره على التنافسية من خلال التأثير على معدلات الأرباح وقيمة إجمالي أصول، ودرجة اقبال الأفراد للتعامل مع المصارف.	تقارير التضخم الصادرة عن مصرف سورية المركزي للفترة (2008-2019)		متغير ضابط	INF	التضخم
		يأخذ القيمة صفر في السنوات خالية الأزمة، والقيمة واحد في حال وجود أزمة	متغير وهمي	CRISES	الأزمة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

7- حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على مصرف عام واحد وهو المصرف التجاري السوري ولم تشمل باقي المصارف العامة لعدم توافر بيانات كافية عنها.
- اقتصرت مدة الدراسة على الفترة (2008-2019)، وذلك لعدم توفر بيانات عن المصرف التجاري السوري في المواقع الرسمية بعد العام 2019.

8- الدراسات السابقة

عالجت العديد من الدراسات موضوع التنافسية، واستخدمت مقاييس مختلفة للتعرف على الحالة التنافسية السائدة، نذكر منها دراسة (Jawad, 2020) حيث هدفت إلى قياس درجة التنافسية في الصناعة المصرفية في فلسطين خلال الفترة 2006-2010، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام مؤشر Lerner لقياس القوة السوقية ثم تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه من مؤشرات الاقراض متمثلة بإجمالي القروض، ومؤشرات الأداء متمثلة بالعائد على الأصول، حيث تم الاعتماد على بيانات ل 18 مصرفاً عاماً. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ضمن نماذج بانيل للوصول إلى هدف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية في فلسطين يسيطر عليها عدد قليل من المصارف، حيث أن نسب التركيز في الأصول وصلت إلى 75%، وأن المصارف العاملة تتمتع بقوة سوقية كبيرة، وأن إجمالي القروض والعائد على الأصول لها تأثير إيجابي ومعنوي على القوة السوقية للمصارف المهيمنة.

بينما دراسة (Li, et.al, 2019) فقد هدفت إلى تقييم درجة المنافسة في القطاع المصرفي الهندي ككل خلال الفترة 2005-2018، حيث صنفت المصارف إلى ثلاث مجموعات وهي ذات ملكية أجنبية، ذات ملكية عامة، وذات ملكية خاصة. إلا أنه تم استخدام منح بانزر- روز (P-R) للوصول إلى هدف الدراسة ومعرفة فيما إذا كانت المصارف المدروسة تعمل في سوق تسوده المنافسة التامة أو المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار التام، استناداً إلى نماذج بيانات بانيل داتا كوسيلة لقياس المنهج المذكور، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصارف لمعرفة مدى تأثيرها على التنافسية وهي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول، إجمالي القروض/ إجمالي الأصول، حجم المصرف. توصلت الدراسة إلى أن المصارف

تعمل ضمن منافسة احتكارية حيث بلغت قيمة إحصائية H لإجمالي المصارف¹ 0.47، أما عندما تقسيم المصارف حسب ملكيتها إلى عامة وخاصة وأجنبية وحساب قيمة الإحصائية لكل مجموعة على حدة، فقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة الاحصائية للبنوك العامة 0.5 والخاصة 0.65 والأجنبية 0.46، أي إن المصارف الخاصة هي أكثر تنافسية مقارنة مع باقي المجموعتين، وأن تأثير المتغيرات الخاصة بالمصارف على التنافسية يختلف باختلاف ملكيته من عام أو خاص أو أجنبي.

وهناك أيضاً دراسة (Fah & Ariff, 2017) التي هدفت إلى قياس درجة المنافسة في القطاع المصرفي في ماليزيا بعد اندماج القطاع المصرفي خلال فترة 9 سنوات من عام 2006 إلى عام 2014 وذلك لمعرفة فيما إذا أدى هذا الاندماج إلى التخفيض من التنافسية المصرفية. إلا أنها اعتمدت على مقياسين رئيسيين من المقاييس غير الهيكلية من أجل التوصل إلى هدف الدراسة، وهما منهج بانزر- روز (P-R) ومؤشر ليرنر (Lerner Index). وقد تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية ونموذج الانحدار التجميعي ضمن بائيل داتا والمفاضلة بينهم من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H في منهج بانزر- روز وقيمة دالة التكلفة في مؤشر ليرنر. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها هي أن البيئة التنافسية التي يعمل فيها القطاع المصرفي هي اقرب للاحتكار حيث بلغت إحصائية H قيمة 0.05 وهي قريبة جداً من الصفر، أما بالنسبة إلى مؤشر ليرنر، فقد ارتفعت القوة السوقية للمصارف (انخفضت التنافسية) من -0.12 في عام 2006 إلى 0.43 في عام 2010، ثم انخفضت إلى 0.22 في عام 2011، وارتفعت إلى 0.25 في عام 2012، أي تعد هذه القيمة مرتفعة بالنسبة لهذا المؤشر وتدل على انخفاض التنافسية المصرفية.

بالإضافة إلى دراسة (Neupane, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المنافسة المصرفية في نيبال خلال الفترة 2005-2014 لعينة مكونة من 18 مصرفاً تجارياً، لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على كلٍ من المقاييس الهيكلية (نسبة التركيز CR_K ومؤشر هيرشمان HHI)، والمقاييس غير الهيكلية (منهج بانزر- روز P-R)، حيث تم تقسيم المصارف حسب ملكيتها إلى ثلاث مجموعات، الأولى تتضمن المصارف العامة، والثانية هي المصارف المشتركة، والمجموعة الثالثة هي المصارف الخاصة، وقد تم استخدام منهج بانزر- روز لقياس التنافسية في مرحلتين، المرحلة الأولى تم استخدامه لقياس التنافسية لإجمالي المصارف العاملة، المرحلة الثانية لقياس التنافسية لكل مجموعة من المجموعات السابقة على حدة. أظهرت النتائج أن هيكل السوق يتسم بوجود منافسة احتكارية عند قياس التنافسية بالنسبة إلى إجمالي المصارف، بينما عند تقسيم المصارف حسب ملكيتها، فإن قيمة إحصائية H بلغت 0.6 للمصارف العامة، و0.388 للمصارف المشتركة، و0.75 للمصارف الخاصة أي إن كل المصارف تعمل في بيئة ذات منافسة احتكارية، ولكن تختلف درجاتها باختلاف ملكية المصرف. ودراسة (الصمادي وآخرون، 2013)، التي هدفت إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني، ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الوافدة، وتحديد مدى تأثير المتغيرات الخاصة بالمصارف كالعمر، والحجم، وهيكل الودائع على تنافسيتها. اعتمدت الدراسة على نموذج Panzar-Rosse لقياس التنافسية حيث تم تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقاً لنماذج الانحدار التجميعي والأثر الثابت والعشوائي، تم تطبيق هذه النماذج الثلاثة بدون المفاضلة فيما بينها على بيانات متعلقة بـ 19 مصرفاً تجارياً منها 6 مصارف أجنبية خلال الفترة 2000-2009. توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف منافسة احتكارية وأن المصارف المحلية تتعرض لضغوط تنافسية كبيرة من قبل المصارف التجارية الوافدة، فقد أوضحت النتائج أن ربحية المصارف

¹ إذا كانت قيمة إحصائية H أقل أو تساوي الصفر فهذا دليل على وجود احتكار، أما إذا كانت تساوي الواحد فهذا دليل على وجود منافسة تامة، بينما إذا كانت بين الصفر والواحد فإن المصارف تعمل في بيئة تسودها المنافسة الاحتكارية

الوافدة كانت أعلى نسبياً من المصارف المحلية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة سعي المصارف المحلية إلى تخفيض تكاليفها لاسيما تكاليف التمويل ووضع سياسات كفيلة بضبط هذه التكاليف وتحسين مستويات الربحية بالإضافة إلى ضرورة استقطاب حجم أكبر من الودائع باعتبارها عنصراً إيجابياً في الربحية مع الاهتمام بتعزيز جودة خدماتها المصرفية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

طبق البعض من الدراسات السابقة المقاييس الهيكلية لقياس التنافسية كدراسة (Neupane, 2016) التي استخدمت نسبة التركيز لأكثر من ثلاثة وخمسة مصارف ومؤشر هيرشمان، ودراسة (صمادي، 2013) التي استخدمت نسبة التركيز لأكثر من ثلاثة مصارف، وطبق البعض الآخر منها المقاييس غير الهيكلية كدراسة (Jawad, 2020) حيث تم استخدام مؤشر ليرنر، ودراسة (Li, et.al, 2019) التي طبقت منهج بانزر- روز، بينما تعتمد الدراسة الحالية في قياس التنافسية على كلا النوعين من المقاييس، حيث ستطبق كلاً من نسبة التركيز ومؤشر هيرشمان للمقاييس الهيكلية، ومنهج بانزر- روز للمقاييس غير الهيكلية، كما أن الدراسات السابقة جميعها قاست التنافسية على اقتصادات متنوعة، ولم تتناول أي منها التنافسية في القطاع المصرفي السوري، لذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى على حد علم الباحث التي تتناول قياس وتحليل التنافسية في القطاع المصرفي السوري، وبناء عليه، فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو ما يلي:

- تعد من أوائل الدراسات على حد علم الباحث التي تتناول قياس التنافسية في السوق المصرفي السوري باستخدام بانزر- روز كمقياس غير هيكلية.
- تعد من أوائل الدراسات على حد علم الباحث التي تتناول قياس التنافسية في القطاع المصرفي السوري باستخدام مقاييس المنهج الهيكلية.

9- الإطار النظري للدراسة:

يعد موضوع التنافسية من المواضيع الهامة جداً والتي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في الأدب المصرفي، لما لها من انعكاسات على كفاءة المصارف في ممارسة أعمالها وقدرتها على الاستمرار في السوق. فامتلاك المصارف للميزة التنافسية يعطيها القدرة على المنافسة ومواجهة الضغوط التنافسية المفروضة في السوق.

سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بالميزة التنافسية والقدرة التنافسية، وأهم الطرائق المستخدمة لقياس وتحليل التنافسية ضمن مقاييس التنافسية الهيكلية وغير الهيكلية.

9-1 الميزة التنافسية (تعريفها وخصائصها):

تعريف الميزة التنافسية

تتعرض الشركات في أي قطاع إلى ضغوط تنافسية تفرضها عليها الشركات القائمة أو الشركات الجديدة التي تسعى إلى الدخول إلى السوق وانتزاع جزء من حصتها السوقية، وهو ما يدفعها إلى البحث عن ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والصمود أمام هؤلاء المنافسين. وقد تم تقديم العديد من التعريفات للميزة التنافسية، منها:

الميزة لتنافسية هي: "المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزها عنهم من وجهة نظر العملاء الذين يقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه الآخرون" (قاسم وآخرون، 2014).

ووفقاً لبورتر¹ فإن الميزة التنافسية هي: "الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة، والتي تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين. بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً. بمعنى آخر إحداث عملية الإبداع بمفهومه الواسع" (مكاوي، 2018).

نلاحظ من التعاريف السابقة أن الميزة التنافسية تشكل عنصر التميز الذي تكتسبه المنظمة أو تطوره، وتحقق به أفضلية على باقي المنافسين في السوق، بحيث يمكنها من جذب المزيد من التعاملين وتعظيم حصتها السوقية.

خصائص الميزة التنافسية

من أهم خصائص الميزة التنافسية في أي منظمة هي (صافي، 2017):

- النسبية: أي تتبع من داخل المنظمة بحيث تتميز بها عن غيرها من المنظمات العاملة بالسوق ومن الصعوبة تقليدها أو محاكاتها من قبلهم، وتحقق لها التفوق والأفضلية.
- المرونة والتجديد: بحيث يمكن تطويرها بما يتناسب مع معطيات البيئة الخارجية وإمكانيات المنظمة ومواردها.
- الاستمرارية والاستدامة: المقصود بها عدم اقتصار التفوق والتقدم الذي تحققه المنظمة من خلال هذه الميزة على المدى القصير، وإنما يمتد ليشمل المدى الطويل أيضاً.
- تتعكس في كفاءة المنظمة في أدائها لأنشطتها وفي القيمة التي تخلقها لعملائها.

9-2 القدرة التنافسية (تعريفها وخصائصها)

تعريف القدرة التنافسية

يعد امتلاك المنظمات للميزة التنافسية من أهم العوامل التي تمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية، فبمجرد امتلاك المنظمة للقدرة التنافسية تصبح أكثر قدرة على التعرف على الفرص المتاحة في السوق، وأكثر كفاءة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وبالتالي تعظيم مكانتها في السوق المصرفي.

تناولت العديد من الدراسات موضوع القدرة التنافسية، وقدمت العديد من التعريفات المتعلقة بهذا الموضوع، فقد تم تعريفها على أنها: "قدرة المنظمة على تزويد العميل أو المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية والدولية" (الحجرف، 2011)

وعرفت أيضاً بأنها: "قدرة المنظمة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق أهدافها من ربحية ونمو واستقرار، وتوسع وابتكار وتجديد" (خضور وشبانة، 2014)

بينما القدرة التنافسية في المصارف عرفت بأنها: "الوضع الذي يتيح للمصرف التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية وعناصر البيئة المحيطة بشكل أفضل من منافسيه، أي قدرة المصرف على الأداء بطريقة يعجز المنافسين القيام بمثلها" (زينب وهاجر، 2018).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن القدرة التنافسية تتجسد فيما تمتلكه المنظمة من إمكانيات وكفاءات تتبلور من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات، أي بما تمتلكه من ميزة تنافسية، والتي تمكنها من الصمود أمام المنافسين وتعظيم حصتها السوقية.

خصائص القدرة التنافسية:

هناك مجموعة من الخصائص التي يمكن عند توفرها الحكم بأن المنظمة تمتلك مقدرة تنافسية وهي (العازمي، 2012):

¹ مايكل بورتر هو بروفييسور إدارة أعمال في جامعة هارفارد للأعمال، وقد ألف العديد من الكتب في مجال التنافسية مثل الاستراتيجية التنافسية في عام 1980، وكتاب الميزة التنافسية في عام 1985، ويعد من معدي تقارير التنافسية الدولية.

- تؤدي إلى تحقيق التفوق والتقدم على المنافسين وتعكس من خلال ارتفاع حجم الحصة السوقية التي تمتلكها.
- تتبع من داخل المنظمة وما تمتلكه من إمكانيات وقدرات مادية وتكنولوجية وبشرية وغيرها.
- تظهر من خلال كفاءة المنظمة في أداء أنشطتها وتقديم خدماتها.
- تستمر لمدة زمنية طويلة إذا تم تحديثها وتطويرها باستمرار.

9-3 قياس التنافسية في القطاع المصرفي:

تقاس التنافسية في الأدبيات الاقتصادية وفقاً لمدخلين رئيسيين، الأول هو المنظمة الصناعية التقليدية والثاني هو المنظمة الصناعية الحديثة.

يندرج تحت المدخل الأول المقاييس الهيكلية والتي تتضمن كلاً من نموذج الهيكل- السلوك- الأداء (SCP)، ونظرية الهيكل الكفؤ (EH)، تسعى هذه المدرسة إلى التحري فيما إذا كان هيكل السوق (درجة التركيز فيه) تؤثر على سلوك المصارف العاملة (تنافسي أو احتكاري) وبالتالي على أدائها، ومن أهم المقاييس ضمنها هي نسب التركيز CR_k ، ومؤشر هيرشمان HHI، بينما المدخل الثاني فهو يتضمن المقاييس غير الهيكلية، وتسعى إلى قياس السلوك التنافسي للمصارف بشكل مباشر دون الاستناد إلى العلاقة بين هيكل السوق وأداء الشركات العاملة ضمنه، ومن أهم المقاييس ضمنها هي منهج بانزر روز (P-R)، مؤشر ليرنر (Lerner index)، ومؤشر بوون (Boon index). (Poshakwale & Qian, 2011).

9-3-1 المقاييس الهيكلية للتنافسية:

تستند هذه المقاييس على هيكل السوق لتحديد درجة التنافسية فيه، فوفقاً للمنظمة الصناعية التقليدية التي تندرج ضمنها هذه المقاييس، هناك علاقة عكسية بين درجة التركيز في السوق، ودرجة التنافسية، فارتفاع التركيز سيؤدي إلى انخفاض التنافسية، ومن أهم النسب التي تعتمد عليها:

1- **نسبة التركيز المصرفي (CR_k):** تستند هذه النسبة في حسابها لدرجة التركيز في السوق إلى التعرف على مدى سيطرة أكبر ثلاثة أو أربعة أو خمسة مصارف على الحصة السوقية فيه، فكلما ارتفعت درجة التركيز لدى المصارف الرائدة، كلما انخفضت درجة التنافسية، وبناءً على ذلك، يمكن حسابها من خلال جمع الحصة السوقية لأكثر k مصرف عامل.

يمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: $CR_k = \sum_{i=1}^k S_i$ حيث تعبر S_i عن الحصة السوقية من إجمالي الأصول أو الودائع أو القرض، K عدد المصارف الرائدة في القطاع، في حال كانت قيمة المؤشر أقل من 50% فإن الصناعة ذات تركيز منخفض، من 51% إلى 70% تركيز متوسط، ومن 71% إلى 100% فهي ذات تركيز عالي. (Afandiyev, 2012).

2- **مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index -HHI):** يعد هذا المؤشر أكثر دقة من المؤشر السابق، حيث لا يقتصر في حسابه لدرجة التركيز على أكبر k مصرف، وإنما يشمل كافة المصارف العاملة في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في أحجامها، أي يقيس حجم المصرف بالنسبة إلى القطاع المصرفي ككل، ويمكن تعريفه على أنه مجموع مربعات الحصة السوقية لكل المصارف في السوق، وقد قسمت وزارة العدل الأمريكية¹ (DOJ) قيمة مؤشر هيرشمان إلى ثلاثة تصنيفات، إذا كانت قيمة المؤشر أقل من واحد (أو أقل من 1000) فإن السوق غير مركز، بينما إذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فإن السوق مركز بشكل متوسط، وإذا كانت أكبر من

¹ DOJ هي اختصار لكلمة Department of Justice

0.18 أو (1800) فالسوق ذو تركيز عالي، وتأخذ معادلته الصيغة التالية: $HHI = \sum_{i=1}^k MS_i^2$ ، حيث تعبر MS عن الحصة السوقية للمصرف i ، و k هي عدد المصارف (palecova, 2014).

9-3-2 قياس التنافسية وفقاً للمنهج غير الهيكلي:

منهج بانزر- روز (Panzer- Rosse)

تم تطوير هذا المنهج من قبل John Panzar و James Rosse كأحد المقاييس غير الهيكلية للتنافسية، والذي يقيس قيمة إحصائية H للتعرف على درجة التنافسية في السوق، حيث يفترض أن المصارف تستخدم استراتيجيات تسعيرية مختلفة استجابةً للتغير في أسعار المدخلات، وبالتالي سواءً أكان المصرف يعمل في سوق تنافسي أو يمارس بعض القوة السوقية، فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال تحليل تغير العائد الإجمالي نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات (Simbanegavi, et.al, 2012)

هناك مجموعة من الافتراضات التي يستند عليها النموذج، وهي (Mulyaningsih, 2014):

- البنوك تعمل كشركات تقدم منتج وحيد وهو التسهيلات الائتمانية، حيث إن مخرجاتها هي إجمالي العوائد ولديها ثلاثة مدخلات والتي هي تكاليف التمويل، العمالة، ورأس المال، ومن خلال استخدام هذه المدخلات فإن المصارف تقدم التسهيلات الائتمانية والأنشطة الأخرى المدرة للدخل.
- السوق في وضع توازن طويل الأجل، ففي هذا الوضع، يكون معدل العائد المعدل بالمخاطر¹ متساوي عبر البنوك، أي معدل العائد غير مرتبط مع أسعار المدخلات، اختبار التوازن يمكن تحقيقه من خلال استبدال معدل المتغير التابع في المعادلة (1) والذي هو نسبة العائد الإجمالي REV بمتغير تابع جديد وهو العائد على الأصول ROA .
- الافتراض الثالث هو أن سعر الفائدة المرتفع غير مرتبط بزيادة جودة الخدمة المولدة للعوائد، وإلا قد يكون هناك تحيز في حساب H في حال وجود ارتباط.
- الافتراض الأخير هو أن المصارف هي مؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ولديها عوائد ودالة تكلفة محددتين.

استناداً إلى الافتراض الأخير الذي يقوم عليه المنهج، فإن العوائد الحدية يجب أن تتعادل مع التكاليف الحدية، ويمكن التعبير

$$R_i(x_i, n, Z_i) - C_i(x_i, w_i, t_i) = 0$$

عن ذلك وفقاً للمعادلة التالية: R_i و C_i هي العوائد الحدية والتكاليف الحدية للمصرف i ، العوائد الحدية هي دالة لكل من المخرجات x_i ومجموعة من المتغيرات التي تؤثر على العوائد خارجياً Z_i ، بالإضافة إلى أعداد المصارف n ، بينما التكاليف الحدية، فهي دالة لكل من المخرجات x_i ، ومجموعة من عناصر أسعار المدخلات التي تواجهها المصارف w_i ، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على دالة التكلفة خارجياً t_i .

تحت إطار منهج $P-R$ فإن الحالة التنافسية تنعكس من خلال التغيرات في وضع توازن الإيرادات نتيجةً للتغير في أسعار المدخلات، وبالتالي فقد استخدم الباحثان إحصائية H للتعبير عن التغير في مرونة العوائد عند التغير في أسعار المدخلات، حيث تأخذ هذه الإحصائية المعادلة التالية:

$$H = \sum_{k=1}^m \left[\frac{\delta R_i^*}{\delta w_{k_i}} \cdot \frac{w_{k_i}}{R_i^*} \right],$$

¹ هي معدل العوائد المتوقعة بعد الأخذ بالاعتبار المخاطر التي يجب قبولها لتحقيق تلك العوائد

حيث إن R_i^* هي العوائد في وضع التوازن للمصرف i ، و w_{ki} هي مجموعة عناصر أسعار المدخلات، أما بالنسبة لقيمة الاحصائية، فهي تتراوح بين الصفر والواحد، في حال كانت قيمتها أصغر من الصفر $H < 0$ فهذا يدل على وجود احتكار، أما إذا كانت أكبر من الواحد $H > 1$ فهذا يدل على وضع المنافسة التامة، بينما إذا تراوحت بين الصفر والواحد $0 < H < 1$ فهذا يدل على وجود منافسة احتكارية (Vadym, 2010).

أما بالنسبة لتفسير هذه الإحصائية، فهو كالتالي:

إذا كان السوق احتكاريًا، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستزيد كلاً من التكاليف الحدية والمتوسطة، مما يؤدي إلى تخفيض توازن المخرجات (العوائد) وارتفاع أسعار توازن المدخلات، مما يؤدي إلى القيمة السالبة ل H .

بينما في بيئة تنافسية تامة، فإن الزيادة في أسعار المدخلات ستؤدي إلى زيادة كل من التكاليف الحدية والمتوسطة مع عدم وجود أي تغيير في المخرجات. نظريًا، ومن أجل البقاء، فإن المصارف ستعمل على زيادة الأسعار من أجل تغطية التكاليف المتزايدة، مما يؤدي إلى خروج البعض منها من السوق، وبالتالي زيادة الطلب الذي تواجهه باقي البنوك، وهو ما يجب أن يؤدي إلى زيادة ملائمة في الأسعار والعوائد. الزيادة النسبية في العوائد يجب أن تعادل بشكل تام الزيادة النسبية في التكاليف الحدية في حالة أسواق التنافسية التامة، مما يعطي الإحصائية القيمة 1.

بالنسبة للمنافسة الاحتكارية، وبشكل مماثل للمنافسة التامة، فإن زيادة السعر ستخفض من الطلب وتؤدي إلى خروج بعض المنافسين من السوق، إلا أن الشركات الباقية لن تواجه الطلب الأصلي كون منتجاتهم بدائل غير تامة للشركات التي خرجت من السوق، وبالتالي فلن تزيد السعر بنفس زيادة التكاليف الحدية، أي إن الزيادة في العوائد ستكون أقل من الزيادة في أسعار المدخلات، مما يجعل قيمة الإحصائية تتراوح بين الصفر والواحد (Mustafa, 2014).

يأخذ التطبيق العملي للنموذج المعادلة التالية:

$$REV^1 = a + B_1W_{1,t} + B_2W_{2,t} + B_3W_{3,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \dots (1)$$

ولكن بما أن المنهج يفترض أن السوق في وضع التوازن طويل الأجل، فقد تم استبدال نسبة العائد الإجمالي بمعدل العائد على الأصول كالتالي:

$$ROA = a + B_1W_{1,t} + B_2W_{2,t} + B_3W_{3,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \dots (2)$$

حيث إن REV هي العائد الإجمالي، ROA العائد على الأصول، W_1, W_2, W_3 عن تكاليف العمالة ورأس المال المادي والتمويل على التوالي، تمت إضافة متغير ضابط وهو التضخم INF ومتغير وهمي وهو الأزمة $CRISES$ ، ومتغير خاص بكل مصرف وهو كفاية رأس المال Cap ، وقد تم الاعتماد للوعاريتم الطبيعي لكل المتغيرات السابقة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2019.

واقع التنافسية في القطاع المصرفي السوري:

مرّ القطاع المصرفي السوري منذ عام 1959 إلى عام 2001 بمجموعة من الأحداث والتغيرات الجذرية التي أدت إلى تحول جميع المصارف العاملة إلى شركات مساهمة، بالإضافة إلى تأميم المصارف وتصنيفها إلى مصرف زراعي وصناعي وتجاري وعقاري وتسليف شعبي (البساط 2001)، والسيطرة التامة للمصارف العامة على كامل العمل المصرفي، حيث تخصص كل مصرف من المصارف المذكورة في مجال معين، أي إن السوق المصرفي كانت تسوده حالة احتكار تام، وقد أدركت السلطات

¹تم استبدال REV ب $(1+REV)$ وذلك من أجل تجنب ظهور القيمة السالبة في حال تحمل المصرف خسارة، وتفس الأمر تم تطبيقه بالنسبة ل ROA .

السورية هذا الوضع، وحاولت خلق نوع من التنافسية في القطاع المصرفي، للاستفادة من مزاياها المتمثلة في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض أسعار الفوائد على القروض مما يحفز على إقامة المشاريع، بالإضافة إلى اللحاق بالتطورات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي وخلق روح الابداع والابتكار ضمن المصارف، وفي سبيل هذا الصدد قامت بإصدار قوانين وتشريعات لتسهيل دخول المصارف الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات القانون رقم 28/ لعام 2001 الذي نص على السماح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته، والمرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالسماح بإنشاء المصارف الإسلامية، وقد أدت هذه الجهود المبذولة إلى توافد المصارف الخاصة إلى العمل في سورية إلى أن بلغ عددها 14 مصرف منها 11 تقليدي و3 إسلامي، وقد بدأت هذه المصارف بالتنافس في السوق بشكل كبير لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء وتحقيق أرباح عالية، إلا أن هذه الجهود وإن قللت من توجه الأفراد إلى المصارف العامة، إلا أنها لم تحقق أهدافها بشكل كامل، إذ لم تستطع المصارف الخاصة الوقوف في وجه المصارف العامة وخاصةً بسبب أقدميتها في العمل، وبالرغم من إحداث هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بموجب القانون رقم 7 لعام 2008، من أجل تحديد القواعد المنظمة للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وبالرغم من أن القانون نص صراحةً على حرية تحديد أسعار السلع والخدمات، إلا أنه لم يطال الخدمات المصرفية، حيث بقيت أسعار الفائدة والعمولات تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، وهو ما أثر أيضاً على قدراتها التنافسية.

10- نتائج قياس مؤشرات التنافسية في القطاع المصرفي السوري

10-1 نتائج قياس التنافسية وفقاً للمقاييس الهيكلية (نسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرشمان):

كما ذكر سابقاً، فإن المنهج الهيكلية يستند على هيكل السوق ومدى تأثيره على سلوك الشركات وبالتالي على أدائها لتحديد درجة التنافسية الموجودة فيه، وقد تم تطبيق كلٍ من نسب التركيز المصرفي ومؤشر هيرشمان في هذه الدراسة كونهما من أكثر النسب الهيكلية استخداماً.

يوضح الجدول التالي نتائج نسبة التركيز المصرفي لأكثر ثلاثة مصارف (CR₃) ومؤشر هيرشمان (HHI) لكلٍ من إجمالي الأصول والودائع والقروض

الجدول رقم (3): نسبة التركيز المصرفي ومؤشر هيرشمان للمصارف العاملة في سورية خلال الفترة (2008-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
نسبة التركيز المصرفي CR ₃ لإجمالي الأصول والودائع والقروض												
76%	73.38%	70%	64.2%	64.7%	66.3%	67.1%	67.3%	67.65%	70.3%	75.6%	81.3%	CR ₃ إجمالي الأصول
70.7%	69.11%	65.7%	60.2%	60.9%	60.5%	59.7%	58.9%	63.3%	66.12%	70.5%	77.3%	CR ₃ إجمالي الودائع
69.8%	65%	70.6%	64.6%	67.6%	73.6%	75.7%	73%	74.4%	78.12%	86.6%	91.8%	CR ₃ إجمالي القروض
مؤشر هيرشمان HHI لإجمالي الأصول والودائع والقروض												
3783	3676	3283	2826	2912	3102	3197	3141	3356	3388	4081	4840	HHI إجمالي الأصول
3478	2904	2555	2184	2164	2041	1951	2127	2428	2419	2842	3544	HHI إجمالي الودائع

2009	2171	3598	2942	3035	4045	4561	4112	4185	4672	6231	7454	HHI إجمالي القروض
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-------------------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي الأصول بلغت أعلى معدل لها في عام 2008 حيث تجاوزت 80%، ثم بدأت بالتناقص لتصل إلى 64.2% في عام 2016، وذلك بسبب تزايد أعداد المصارف الخاصة من جهة، وزيادة رأس مالها من جهة أخرى، وقد بلغ متوسط النسبة خلال سنوات الدراسة 70.3%، أي إن السوق المصرفية السورية تتسم بدرجة عالية من التركيز فيما يتعلق بالأصول¹.
- نسبة التركيز بالنسبة إلى إجمالي الودائع لأكثر ثلاثة مصارف² كانت مرتفعة بشكل كبير في عام 2009 (تجاوزت 77%) ثم بدأت بالتناقص إلى نهاية عام 2012 لتصل إلى 59%، نتيجة لتوافد ودخول مصارف جديدة إلى السوق المصرفية السورية، حيث دخل بنك سورية والخليج، بنك عودة، وبنك قطر في عام 2009، ثم بنك بركة في عام 2010، وتعد درجة التركيز بالنسبة إلى إجمالي الودائع متوسطة، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 65.2%، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على معظم الودائع، والسبب في ذلك يعود إلى اعتياد الأفراد على التعامل مع المصارف العامة، وعدم قدرة المصارف الخاصة بإيجاد استراتيجية مناسبة لتحويل المتعاملين إليهم، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.
- نسبة التركيز المصرفي بالنسبة إلى إجمالي القروض لأكثر ثلاثة مصارف عاملة³ كانت مرتفعة للغاية في عام 2008 إذ تجاوزت 91%، ثم بدأت بالتناقص لتصل إلى 73% إلى نهاية عام 2012، فمن أجل زيادة حصتها السوقية وتعظيم أرباحها سعت المصارف العاملة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية بأفضل صورة وأداء، لجذب أكبر قدر من المقترضين، وخصوصاً مع ازدياد عدد المصارف العاملة. وبالرغم من ارتفاع النسبة في عام 2013 بشكل بسيط مقارنة مع العام السابق، إلا أنها عادت وانخفضت خلال الفترة 2014-2016، ومن خلال حساب متوسط هذه النسبة نجد أنه قد بلغ 74.5%، أي إنه ووفقاً لتقديرات هذه النسبة، فإن هناك درجة عالية من التركيز فيما يتعلق بالقروض والتسهيلات الائتمانية.
- وفقاً لمؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الأصول، فقد كان هناك درجة عالية من التركيز في السوق المصرفية السورية خلال كافة سنوات الدراسة، حيث سيطر المصرف التجاري السوري على معظم الحصص السوقية، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 3465.44. وهو ما يتسق مع النتائج التي توصلت لها نسبة CR_K.
- تظهر نتائج مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي الودائع، أن السوق المصرفية السورية تسوده درجة عالية من التركيز، وهو ما يتعارض مع نتائج نسبة CR₃ التي ترى أنه تسوده درجة متوسطة من التركيز، إلا أنه يفضل

¹ تركزت معظم الحصص السوقية بالنسبة إلى إجمالي الأصول لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة كاملة، وبنك بيمو خلال الفترة (2008-2016)، وبنك سورية والمهجر 2008-2011-2014، وبنك عودة خلال عامي 2009 و2010، وبنك بركة خلال الفترة (2015-2019)، وبنك سورية الإسلامي للأعوام 20102-2013-2017-2018-2019.

² سيطر على السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي الودائع المصرف التجاري السوري وبنك بيمو خلال فترة الدراسة كاملة، بنك سورية والمهجر خلال الفترة (2008-2016)، وبنك بركة في الأعوام 2017، 2018، 2019.

³ بالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد سيطر المصرف التجاري السوري وبنك سورية الدولي الإسلامي على الحصص السوقية لكامل فترة الدراسة، بنك عودة خلال الفترة (2008-2011)، بنك بيمو (2012، 2019).

الاعتماد على مؤشر هيرشمان، فمن عيوب نسبة التركيز CR أنها تأخذ الحصاص السوقية فقط لأكبر ثلاثة أو أربعة أو خمسة مصارف وتهمل باقي المصارف العاملة، على عكس هذه النسبة التي تأخذ بالاعتبار الحصاص السوقية لإجمالي المصارف العاملة في السوق.

- أما مؤشر هيرشمان بالنسبة إلى إجمالي القروض، فقد كان التركيز المصرفي مرتفع بشكل كبير في عام 2008 إلا أنه بدأ بالتناقص إلى عام 2012، ما يدل على ارتفاع التنافسية في السوق المصرفية لمنح المزيد من القروض وجذب المزيد من المتعاملين، سواء من ناحية فتح المزيد من الفروع في أماكن قريبة من المتعاملين، أو تقديم المزيد من أجهزة الصراف الآلي، أو من ناحية تبسيط إجراءات منح القروض إلا أنه وبشكل عام، فإن متوسط هذه النسبة تجاوز 4084 أي إن السوق المصرفي بالنسبة لإجمالي القروض وفقاً لمؤشر هيرشمان يتسم بدرجة عالية من التركيز، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها نسبة CR_k .

10-2 نتائج قياس التنافسية وفقاً للمقاييس غير الهيكلية:

1- قياس التنافسية باستخدام منهج بانزر- روز (P-R):

تم الاعتماد في هذه المرحلة لقياس التنافسية على أساليب الاقتصاد القياسي، فقد تم استخدام نماذج بانيل داتا وذلك من أجل التوصل إلى قيمة إحصائية H، وفقاً للخطوات التالية:

أولاً، وصف متغيرات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء الإحصاء الوصفي descriptive statistic لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التقلطح والالتواء، ويوضح الجدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2008-2019

	REV	W1	W2	W3	CRISES	INF	Cap	ROA
Mean	0.047132	-4.87017	-4.70534	-3.84378	0.771429	2.5833	-1.91	0.017321
Median	0.036542	-4.82220	-4.63252	-3.73581	1.000000	2.8948	-1.96	0.007704
Maximum	0.275484	0.079592	-2.95519	-2.48791	1.000000	4.4955	-0.14	0.252234
Minimum	-0.1144	-6.95954	-7.40317	-9.12843	0.000000	-0.105	-4.49	-0.13442
Std. Dev.	0.050614	0.692854	0.552375	0.82334	0.421117	1.3020	0.679	0.046990
Skewness	1.491912	1.236058	-0.59642	-2.29967	-1.29278	-0.537	0.376	2.004368
Kurtosis	8.058343	17.74529	6.091030	12.8668	2.671296	2.379	4.476	10.82465

Jarque- Bera	251.4898	1629.942	80.04329	864.1232	49.53398	11.233	20.04	563.6104
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.0036	0.000	0.000000
Sum	8.248078	-852.281	-823.435	-672.66	135.0000	452.079	-335	3.031092
Sum Sq. Dev.	0.445755	83.52811	53.09055	117.9537	30.85714	295.00	80.24	0.384203
Observations	175	175	175	175	175	175	175	175

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي 8 eviews.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مؤشر الالتواء (Skewness) لكلٍ من المتغيرات التالية: العائد الإجمالي (REV)، العائد على الأصول (ROA)، تكلفة العمالة (W1)، كفاية رأس المال (Cap) هو أكبر من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليمين. بينما بالنسبة للتضخم (INF)، تكلفة التمويل (W3)، تكلفة رأس المال المادي (W2)، الأزمة (CRISES) فهو أقل من الصفر، أي إن شكل التوزيع غير متماثل وملتوي نحو اليسار.

أما بالنسبة لمؤشر التقلطح (kurtosis) فيمكن ملاحظة أن قيمته بالنسبة لكل المتغيرات ما عدا (CRISES)، (INF)، أكبر من 3 أي إن شكل التوزيع مدبب ويحوي على قيم شاذة، أما قيمته بالنسبة للمتغيرات (CRISES)، (INF)، فهو أقل من 3 أي إن هناك تفرطح في شكل التوزيع.

ومن خلال النظر إلى القيمة الاحتمالية (P- value) لإختبار Jarque- Bera يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث إن احتمالية هذا المؤشر لها أقل من 5% .

بعد إجراء إختبارات الاحصاء الوصفي، والتوصل إلى أن المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي، تم إجراء إختبار الارتباط المتعدد للتأكد من عدم وجود ارتباط متعدد في البيانات.

ثانياً، إختبار الارتباط المتعدد (VIF):

قبل إجراء معادلات الانحدار، لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المدروسة، ومن أهم الإختبارات المطبقة هو معامل تضخم البيانات (Variance inflation factor- VIF)، حيث يشير النموذج إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد إذا كانت قيمة المعامل أكبر من 10 (إبراهيم، 2018).

يوضح الجدول التالي معامل تضخم البيانات ل REV و ROA كمتغيرين تابعين:

الجدول رقم (5): قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج REV ونموذج ROA

Cap	INF	CRISES	W3	W2	W1	المتغير
2.61E-05	7.01E-06	6.77E-05	1.51E-05	4.81E-05	2.77E-05	Coefficient variance
1.214582	1.198564	1.209792	1.029628	1.479712	1.337683	Centered VIF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8 EViews .

بالنظر إلى مخرجات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تضخم البيانات لكل المتغيرات المستقلة أقل من 10، أي لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين البيانات وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة (1) و(2) بدون إلغاء أي متغير من المتغيرات المستقلة.

$$REV = a + B_1W_{1,t} + B_2W_{2,t} + B_3W_{3,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \dots (1)$$

$$ROA = a + B_1W_{1,t} + B_2W_{2,t} + B_3W_{3,t} + B_4INF_{i,t} + B_5Crises_{i,t} + B_6Cap_{i,t} \dots (2)$$

بعد التأكد من أن البيانات خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، سيتم إجراء اختبارات الاستقرار للتأكد من خلو البيانات من جذر الوحدة.

ثالثاً، اختبارات الاستقرار (جذر الوحدة Unit Root Test):

تعد اختبارات الاستقرار من أهم الاختبارات التي يجب تطبيقها، فقد يؤدي غياب الاستقرار إلى حدوث انحدار وهمي للبيانات تحت التقدير وبالتالي انحياز في النتائج.

إذا كان المتغير مستقر عند المستوى يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة صفر (0)، أما إذا كان مستقر عند الفرق الأول، يمكن القول بأنه متكامل من الدرجة الأولى (1). تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية للتأكد من أن البيانات مستقرة وهي: اختبار Augmented dickey fuller (ADF)، اختبار Phillips– Perron (PP)، واختبار Levin,lin and Chu (LLC).

تتص فرضية العدم لهذه الاختبارات على أن المتغيرات تتضمن جذر الوحدة، بينما الفرضية البديلة فتتص على أن المتغيرات لا تتضمن جذر الوحدة، ويمكن توضيح نتائج اختبارات الاستقرار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الاستقرار للمتغيرات المعتمدة في الدراسة عند المستوى

المتغير	CRIESES	INF	W1	W2	W3	REV	ROA	Cap
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
	بوجود ثابت	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت				
اختبار ADF	0.013	(0.041)*	0.508	(0.0028)*	(0.039)*	0.164	(0.0063)*	0.09
اختبار PP	(0.0005)*	(0.028)*	(0.0025)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.021)*	(0.0000)*	(0.0001)*
اختبار LLC	(0.000)*	(0.000)*	(0.0003)*	(0.0000)*	0.76	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0017)*

تشير الأرقام بين قوسين إلى القيم الاحتمالية لاختبارات الاستقرار في الدراسة، وتدل الرموز * و** على المعنوية عند مستويات دلالة 1% و5% على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 EViews.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة، إلا أن بعضها كان مستقر بوجود ثابت واتجاه عام، والبعض الآخر بثابت فقط.

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والتأكد من استقرارية البيانات عند المستوى بالنسبة للاختبارات المتعمدة (ADF, PP, LLC)، يمكن بناءً على ذلك المقارنة بين نماذج بانيل باستخدام اختبارات المقارنة، واختيار النموذج الأكثر ملائمة فيما بينها.

رابعاً، تطبيق النموذج الملائم من نماذج بانيل:

هناك ثلاثة أساليب أساسية لتحليل البيانات من خلال بانيل داتا وهي:

1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): يعد هذا النموذج من أبسط نماذج بانيل داتا،

حيث يفترض أن معاملات الانحدار ثابتة في جميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، يقدر هذا النموذج

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتصاغ معادلته كالتالي:

$$y_{it} = a_0 + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$$

متجه معاملات الانحدار، t تعبر عن الزمن، a تعبر عن المصرف (العمرى والحيط، 2016)

2- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model): وفقاً لهذا النموذج، فإن متجه الحد الثابت β_0 لا يتغير عبر

الزمن، ولكنه يختلف من مصرف إلى آخر، إلا أن معاملات الانحدار تبقى ثابتة لكل مصرف. أي يعمل هذا

النموذج على إدخال مجموعة من الآثار الثابتة تعبر عن المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع

ولا تتغير عبر الزمن، يقدر هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، وتصاغ معادلته

كالتالي: $y_{it} = \beta_0 + ax_{it} + \sum_{i=1}^n \beta_i D_i + \varepsilon_{it}$ حيث يعبر D_i عن متغير وهمي للمصرف i ، و β_i عن

معامل انحدار المتغير الوهمي (علي، 2021)

3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model): يفترض هذا النموذج أن العينة المسحوبة للتطبيق

مختارة بشكل عشوائي، وبالتالي، فمعاملات الانحدار تمثل العينة بأكملها، ويعامل الحد الثابت على أنه متغير

عشوائي، تعد طريقة المربعات الصغرى العادية غير ملائمة لهذا النموذج ولها أخطاء قياسية وغير صحيحة تؤثر

في اختبار المعلمات، لذلك تمت الاستعاضة عنها بطريقة المربعات الصغرى المعممة، وتصاغ معادلة النموذج

كالتالي: $y_{it} = \mu + ax_{it} + v_i + \varepsilon_{it}$ حيث تعبر μ عن المتغير العشوائي، v_i حد الخطأ الخاص بمجموعة

البيانات المقطعية والتي هي المصارف (ضاهر وخنيسة، 2015)

للمقارنة بين النماذج السابقة هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها وهي (المالكي، 2013):

اختبار F المقيد: يستخدم للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا كانت القيمة المحسوبة

للاختبار أكبر من القيمة الجدولية، فإنه يمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange multiplier test) ويرمز له (LM): يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج

الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من الجدولية، أو كانت P-

Value أقل من 5% فإن نموذج التأثيرات العشوائية هي أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

اختبار Hausman: يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، في حال كون P-

Value أكبر من 5% أو كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية يتم الاعتماد على نموذج التأثيرات

العشوائية.

بعد إجراء الاختبارات السابقة، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بانيل داتا

نتائج اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية				
النتيجة	Probability value	Breusch- Pagan		
REM	(0.0000)*	233.215	نموذج العائد الإجمالي REV	
REM	(0.0000)*	102.98	نموذج العائد على الأصول ROA	
نتائج اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة				
النتيجة	P- Value	F الجدولية	F المحسوبة	
FEM	0.242	14	17.25	نموذج العائد الإجمالي REV
FEM	0.11	14	20.33	نموذج العائد على الأصول ROA
نتائج اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية				
النتيجة	P- Value	Chis- sq. d.f	Chi-sq statistic	
REM	0.0381	6	13.32	نموذج العائد الإجمالي REV
REM	0.0232	6	14.64	نموذج العائد على الأصول ROA

من الجدول السابق، ومن خلال اختبار مضاعف لاغرانج، يمكن ملاحظة أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وذلك بالنسبة لكلا النموذجين REV و ROA، حيث إن القيمة الاحتمالية أي P-Value أقل من 5% في كلا الحالتين. وبالنسبة لاختبار F المقيدة، فيمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM) لكل من REV و ROA، وذلك لكون F المسحوبة للاختبار أكبر من F الجدولية في كلا الحالتين. أما بالنسبة لاختبار Hausman، فإن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للعائد الإجمالي (REV) والعائد على الأصول (ROA) هو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (P-Value) أكبر من 5%.

خامساً، تقدير معاملات النموذج:

بعد أن تم إجراء اختبارات (LM Test, Hausman test, F test) للمقارنة بين نماذج بانيل، تم التوصل إلى أن أفضل نموذج بالنسبة إلى إجمالي العوائد والعائد على الأصول هو نموذج التأثيرات العشوائية، وقد تم تقدير معاملات النموذج، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (8): تقدير معاملات نموذج العائد الإجمالي (REV)، ونموذج العائد على الأصول (ROA)

Random Effect Model		Random Effect Model		النموذج
ROA		REV		
P- value	Coefficient	P- value	Coefficient	المتغيرات
(0.0206)*	-0.074415	0.7510	0.010426	C
0.4892	-0.003536	0.4724	-0.003787	W1
(0.0009)*	-0.022682	0.1770	-0.009404	W2
0.3879	0.003260	(0.0160)*	0.009443	W3
0.2493	0.009228	0.0635	0.015367	CRIESES
(0.0001)*	0.010497	(0.0000)*	0.016375	INF
(0.0000)*	0.028088	(0.0000)*	0.022842	Cap
0.26		0.34		R- squared
0.24		0.31		Adj. R- squared
10.27		14.53		F- statistic
0.000000		0.0000		Prob (F- statistic)
1.6		1.9		DW
-0.0229		-0.003748		H- statistic
		0.6087	0.26	Wald test (F- statistic) for testing H=0
		(0.000)*	18864.92	Wald test (F- statistic) for testing H=1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 8.EVIEWS.

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعالم النموذج المعتمدة في الدراسة، ويدل الرمز * على المعنوية عند مستوى الدلالة 5%.

بالنسبة لإجمالي الأصول (REV)، يمكن ملاحظة أن قيمة DW بلغت 1.9 أي إن بواقي النموذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.31 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 31% من التغيرات التي تحدث في العائد

الإجمالي، وبالنظر إلى معنوية F- statistic نجد أنها بلغت (0.0000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للمتغيرات الحاصلة في العائد الإجمالي.

عند حساب قيمة إحصائية H، نجد أنها قد بلغت (-0.003)¹ أي إن السوق المصرفي في سورية يعمل في بيئة تسودها المنافسة الاحتكارية نتيجةً لسيطرة المصرف التجاري السوري وعدد قليل من المصارف على معظم الحصص السوقية فيه. من أجل تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها والتأكد من صحتها قد تم إجراء اختبار Wald Test لمعرفة فيما إذا كان حساب إحصائية H يختلف عن الصفر أو الواحد، من خلال النظر إلى نتائج الاختبار فإنه لا يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن إحصائية H تساوي الصفر وذلك لأن قيمة p- value أكبر من 0.5 ولكن يمكن رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن إحصائية H تساوي الواحد، وهذا ما يدل على أن قيمة الإحصائية لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يمكن رفض أن المصارف تعمل ضمن مناخ إحتكاري تام.

تم إجراء الانحدار باستبدال (REV) بالعائد على الأصول (ROA) للتأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل، حيث تم الاستناد إلى الفرضيتين التاليتين:

H=0	وجود حالة توازن طويلة الأجل
H<0	عدم وجود توازن طويل الأجل

بالنسبة للعائد على الأصول (ROA)، يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.24 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 24% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول، وبالنظر إلى معنوية F- statistic نجد أنها بلغت (0.00000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للمتغيرات الحاصلة في نسبة العائد الإجمالي، إلا أن قيمة ديرين واتسن DW بلغت 1.6 أي إن النموذج لا يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي تم إعطاء النموذج فترة ابطاء واحدة للتخلص من هذه المشكلة وتم التوصل إلى النتائج التالية لنموذج العائد على الأصول (ROA) (Chan, et.al, 2007).

الجدول رقم (9): تقدير معاملات نموذج العائد على الأصول بعد اعطاءه فترة ابطاء واحدة

Random Effect Model		النموذج
ROA		
P- value	Coefficient	المتغيرات
0.1798	-0.046970	C
0.6128	-0.002694	W1
0.0430	-0.015679	W2
0.7131	-0.001912	W3
0.9366	0.000795	CRIESES
0.0048	0.008354	INF
0.0000	0.027697	Cap
0.0537	0.153724	ROA (-1)

¹ تم حسابها من خلال جمع قيمة Coefficient لكل من w3، w2، w1، كون نموذج بانزر روز يقيس مدى رد فعل المخرجات المتمثلة في العائد الإجمالي نتيجةً للتغير في عوامل أسعار المدخلات المتمثلة بتكلفة العمالة وتكلفة التمويل وتكلفة رأس المال المادي.

0.295101	R- squared
0.263060	Adj. R- squared
9.210158	F- statistic
0.000000	Prob (F- statistic)
2.040681	DW
-0.018	E- statistic

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي 8 EViews.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.26 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 26% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول، وبالنظر إلى معنوية F- statistic نجد أنها بلغت (0.00000) أي إن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في العائد الإجمالي، وقيمة DW بلغت 2.04 أي إن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال النظر إلى قيمة إحصائية H بالنسبة لنموذج العائد على الأصول، نجد أن قيمتها (-0.018) وهي قريبة جداً من الصفر أي يمكن القول إن السوق في وضع توازن طويل الأجل.

11- اختبار الفرضيات:

- 1- أظهرت نسب المنهج الهيكلي المتمثلة في كلٍ من نسب التركيز لأكبر ثلاثة مصارف CR₃ ومؤشر هيرشمان HHI وجود درجة عالية من التركيز في السوق المصرفي السوري، أي لا توجد تنافسية بين المصارف العاملة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس الهيكلية.
- 2- بلغت قيمة إحصائية H قيمة قدرها -0.003، أي يتسم السوق المصرفي السوري بوجود حالة من الاحتكار فيه وقد تم تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها عند إجراء اختبار wald test، حيث بينت نتائج الاختبار أن قيمة p-value تختلف عن الواحد لكنها لا تختلف عن الصفر. ومن أجل التأكد من أن السوق في وضع توازن طويل الأجل، تم استبدال نسبة العائد الإجمالي بنسبة العائد على الأصول، وتبين من النتائج الحاصلة أن قيمة H- statistic لنموذج العائد على الأصول بلغت (-0.018) والتي تعد قريبة جداً من الصفر، أي إن السوق في وضع توازن طويل الأجل، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا توجد تنافسية في القطاع المصرفي السوري وفقاً للمقاييس غير الهيكلية ممثلة بمنهج بانزر روز.
- 3- لا تؤثر تكلفة العمالة (W1) على درجة التنافسية بين المصارف، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض قيمتها مقارنةً مع تكاليف التمويل أو رأس المال المادي، بالإضافة إلى غياب تأثير تكلفة رأس المال المادي (W2) على التنافسية المصرفية، أي إن التغير في التكاليف التشغيلية لن يؤثر بأي شكل على القدرة التنافسية للمصارف وعلى إمكانيتهم من الحصول على المزيد من الحصة السوقية وبالتالي التأثير على حالة الاحتكار السادة، ولكن في المقابل فإن تكلفة التمويل (W3)، لها تأثير إيجابي على الحالة الاحتكارية كون القيمة الاحتمالية (P-value) معنوية و Coefficient بلغت قيمة إيجابية، أي إن ارتفاع تكلفة التمويل ستؤدي إلى تخفيض من القدرة التنافسية للمصارف والصمود أمام المصرف التجاري باعتباره المصرف المهيمن في السوق السورية.

12- الاستنتاجات والتوصيات:**توصلت الدراسة إلى النتائج التالية**

- 1- لا توجد تنافسية بين المصارف العاملة وفقاً للمنهج الهيكلي، وإنما على العكس من ذلك، فهناك درجة عالية من التركيز فيه، حيث بلغ متوسط نسب التركيز CR_k بالنسبة لإجمالي الأصول والودائع والقروض 70.3%، 65.2%، 74.5% على التوالي، أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان، فقد بلغ متوسط هذه النسبة لكل من إجمالي الأصول والودائع والقروض 3465، 2553، 4084 على التوالي.
- 2- أظهرت النتائج أن إحصائية H المحسوبة ضمن منهج بانزر- روز بلغت قيمة سالبة قدرها 0.03-، أي إن هناك حالة من الاحتكار ضمن القطاع المصرفي السوري، ناتجة عن حادثة عهد عمل المصارف الخاصة مقابل أقدمية عمل المصارف العامة وسيطرة المصرف التجاري السوري على معظم الحصص السوقية من جهة، والآثار السلبية الناتجة عن الأزمة من تضخم وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي أدى إلى تخوف الأفراد وترددهم عن التعامل مع المصارف الخاصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على عمل المصارف الخاصة، والتي في مقدمتها تحديد أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف من قبل مجلس النقد والتسليف، وبالتالي فالتنافس تركز بشكل أساسي على التكاليف أو تحسين جودة الخدمة والتي تعد متقاربة في معظم المصارف العاملة، مما أدى إلى فقدان الميزة التنافسية. وتتسم هذه النتائج مع ما توصل إليه المنهج الهيكلي من وجود درجة عالية من التركيز في السوق.
- 3- أظهرت النتائج أن تكلفة العمالة وتكلفة رأس المال المادي لا تؤثران على التنافسية المصرفية، بينما تكلفة التمويل، فلها تأثير إيجابي على الاحتكار المفروض من قبل المصرف التجاري.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة إعطاء هامش للمصارف الخاصة من السلطات النقدية في البلد في تحديد أسعار الفوائد والعمولات الخاصة بها لما لذلك من أثر على إكسابها قدرة تنافسية تمكنها من جذب المزيد من المتعاملين إليها.
- 2- يجب على المصارف الخاصة وضع خطة إعلانية توضح فيها ميزتها التنافسية بالنسبة للمصارف العامة (كونها هي المحتكر الأكبر للحصص السوقية) فيما يتعلق بالسرعة والمرونة في إنجاز المعاملات، ومدى انخفاض درجة المخاطر فيها، وعدم الاقتصار على التقارير السنوية.
- 3- بما أن ارتفاع تكلفة التمويل يؤثر بشكل سلبي على التنافسية، وبما أن المصارف غير قادرة على التحكم بأسعار الفوائد الدائنة والمدينة، فيجب على المصارف اتباع استراتيجية قيادة التكلفة من أجل تخفيض إجمالي تكاليفها بأقصى قدر ممكن، وفي مقدمتها تكاليف التمويل.
- 4- يعد ارتفاع معدلات التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أدت إلى انخفاض التنافسية، كون التضخم أثر بشكل سلبي على قيمة العملة المحلية، وبالتالي على ربحية المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي فيمكن للمصارف اتباع سياسة يحتفظون بموجبها بمعظم الودائع بالاحتياطي الأجنبي لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار الصرف وتجنب تعرضهم إلى المزيد من المخاطر.

13- المراجع

13-1 المراجع العربية:

- 1- إبراهيم، سحر (2018). رفع كفاءة معادلات التنبؤ بمعادلة الازدواج الخطي في الزيوت النباتية. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 28: (1)، 113-126.
- 2- البساط، هاشم (2011). تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية. ورقة عمل بعنوان تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، الجمهورية العربية السورية، ص: 1.
- 2- الحجرف، حجرف (2011). أثر استراتيجية المنظمة في تحسين القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية الكويتية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص: 40.
- 3- الصمادي، سامي- زريقات، زياد- بن شايب، مرجانة (2013). تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000-2009، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 9: (1)، 97-118.
- 4- العازمي، جمال (2012). دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص: 27.
- 5- المالكي، سميرة (2013). العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص: 84.
- 6- العمري، محمد والحيط، نهيل (2016). أثر الكفاءة التقنية والصادرات على ربحية منشآت الصناعة الدوائية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12: (4)، 878-898.
- 7- خضور، رسلان وشبانه، نادية (2014). دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، (2)، 90-106.
- 8- زينب، هواين وهاجر، لشهب (2018). الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية. رسالة ماجستير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، ص: 28.
- 9- صافي، خليل (2017). دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية -دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، ص: 99.
- 10- ضاهر، حنان وخنيسة، خليل (2015). أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37: (5)، 333-351.
- 11- علي، عماد الدين (2021). استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، 43: (2)، 97-110.
- 12- قاسم، سامر- نصور، ريزان- عيسى، يارا (2014). دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للمصارف دراسة ميدانية على المصارف التجارية في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36: (5)، 621-643.
- 13- مكاي، فراس (2018). ماسية بورتر ودورها في تنمية الأداء التنافسي لشركات ألبان فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، ص: 22.

2-13 المراجع الأجنبية:

- 1- Afandiyev. F, (2012). **Concentration and Competition in the Azerbaijan Banking Industry**. Master thesis, Institute of Graduate Studies and Research, eastern Mediterranean university, Azerbaijan, P: 13.
- 2- Chan, D., Schumacher, C., Tripe, D., (2007). **Bank Competition in New Zealand and Australia**, The Melbourne Center for Financial Studies, P: 5.
- 3- Fah, c., Ariff, M., (2017) **Competition in the Malaysia's Banking Industry, Quo Vadis**. International Journal of Economics and Management. 11: (3), 897-920.
- 4- Jawad, Y (2020). **The Competitiveness In The Banking Industry In Palestine**. International Journal of Economics and Financial Issues. 10: (1), 201-208.
- 5- Li, Z., Liu, S., Meng, F., Sathye, M., (2019). **Competition in The Indian Banking Sector: A Panel Data Approach**. Journal of Risk and Financial Management. 12: (136), 1-16.
- 6- Mulyaningsih, T., (2014). **Banking Competition and Its Relationship with Banking Stability: Evidence from Indonesia 1980-2010**. PHD dissertation, Faculty of Business – Government and Law, university of Canberra, Australia, P: 33.
- 7- Mustafa, A., (2014). **Banking Sector Competition and its Impact on Banks' Risk-Taking and Interest Margins in the Central and East European Countries**. PHD dissertation, Staffordshire University. England, P: 67.
- 8- Neupane, B., (2016). **Competition in Nepalese Commercial Banks**. NRB Economic Review, 6 :(1), 76-89.
- 9- palecova, I., Stavarek, D., (2007). **Concentration and Competition in the Banking Sector of Turkey**. The Amfiteatru Economic Journal, 16 :(36). 625- 639.
- 10- Poshakwale, S., Qian, B., (2011). **Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt**, African development review, 23 :(1), 99-120.
- 11- Simbanegavi, W., Greenberg, J., Gwatidzo, T., (2012). **Testing for Competition in the South Africa Banking Sector**, Munich Personal Repec Archive, P: 7.
- 12- Vadym, T., (2010). **Testing for Competition in Banking Sector: Evidence from Ukraine**. Master thesis, Kiev school of economics, Ukraine, P: 9.